



دعم الطاقة

لغير المستحقين



استمرار دعم الصناعات

كثيفة الاستهلاك للطاقة



استنزاف للموارد

ومحاربة للأغنياء

دعم الطاقة لغير المستحقين

استمرار دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة: استنزاف للموارد ومخاطبة للأغنياء

صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية

الطبعة الأولى/سبتمبر 2015

تصميم: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

14 شارع السريا الكبرى (فؤاد سراج الدين) - جاردن ستي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202) +

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



قام بالبحث الرئيسي في هذه الورقة الباحث الاقتصادي أ. رضا عيسى وقدمت
د. راجية الجرزاوي الباحثة البيئية في المبادرة المصرية معاونة بحثية كما حررت الورقة،
قام أ. أشرف حسين مدير برنامج العدالة الاقتصادية والاجتماعية بالمبادرة بمراجعتها،
وقام بالتصحيح اللغوي أ. أحمد الشبيني بينما كتب التقديم د. عمرو عادل باحث غير
مقيم في الاقتصاد السياسي -كارنجي- الشرق الأوسط.

تقديم:

يعتبر الاقتصاديون التقليديون كافة أشكال الدعم بمثابة تشويه متعمد لأسعار السلع والخدمات، التي من المفترض طبقاً لمنطق السوق والكفاءة الاقتصادية أن تتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب وللندرة النسبية للسلعة أو الخدمة، بيد أنهم يرون أن الدعم، رغم كونه تشويهاً للأسعار، قد يكون مبرراً إذا ما كان يحقق عائداً اجتماعياً تقصده سياسة الدولة العامة كاستهداف الدولة للأمن الغذائي أو لتخفيض تكلفة السكن للفئات التي تعاني تهميشاً اقتصادياً واجتماعياً أو حتى توجيهاً لهدف اقتصادي كتقديم الدعم لصناعة ناشئة بغرض ترسيخ أقدامها أو لمساعدتها على التوسع ومن ثم خلق فرص عمل للشباب.

ومن هنا ما لم يكن الدعم يحقق العدالة الاجتماعية أو يدعم الكفاءة الاقتصادية، فإن التكلفة المترتبة عليه لا تكون مبررة وبخاصة أن الدعم الحكومي يمثل عبئاً مالياً مباشراً على خزانة الدولة، التي تحصل على إيراداتها من الموارد العامة الضريبية وغير الضريبية، كما يمثل عبئاً غير مباشر يتمثل في إهدار موارد عامة واستخدامها في غير محلها دون تحقيق الصالح العام، أو بتحقيق عائد لغير المستحقين بما يزيد من الظلم الاجتماعي ويعمق التهميش علاوة على إهداره لموارد نادرة تعد ملكاً عاماً لكافة المواطنين.

بتحكيم معياري الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، تُظهر هذه الورقة المتميزة أن دعم الطاقة في مصر الموجه إلى القطاع الصناعي طالما افتقد كليهما على نحو جعله أداة لإهدار موارد عامة نادرة متمثلة في البترول والغاز الطبيعي، وفي الأموال العامة التي ضاعت على خزانة الدولة مقابل الدعم والتي تحولت إلى هوامش أرباح مرتفعة لرأس المال الكبير المصري كما الأجنبي. توضح الورقة كيف أن هذا الدعم يغيب عنه منطق الكفاءة الاقتصادية ناهيك عن العدالة الاجتماعية التي فشلت برامج دعم الطاقة في تحقيقها في مصر.

يعد ملف دعم الطاقة في العقد الماضي جمعاً مأساوياً لغياب الكفاءة وانعدام الرؤية الإستراتيجية مع الكثير من الفساد والمحسوبية، على نحو كلف هذا البلد الفقير الكثير من موارده المحدودة أصلاً في الطاقة. لقد عكست سياسة دعم الطاقة للقطاع الصناعي خطأً إستراتيجياً في سياسة الدولة للطاقة وعلاقته باحتياجات التنمية. فقد استندت سياسة الدولة إبان حكومة أحمد نظيف (2004 - 2011) إلى توفير الطاقة الرخيصة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، كالأسمدة والأسمت والحديد والصلب والسيراميك والزجاج، بغية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في تلك القطاعات، وزيادة قدرتها على الإنتاج والتصدير، وهو أمر تجاهل تماماً أن مصر تتحول من مصدر صافٍ للبترول كما كانت في الماضي، مع اطراد الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض إنتاج البترول بشكل مطلق، إلى مستورد صافٍ للبترول عام 2006.

ومع بدء التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي منذ 2006 ساد لدى الحكومة تصور خاطئ مفاده أن الغاز سيعوض انخفاض إنتاج مصر من البترول، ومن هنا بدأ التوسع الشديد في جذب الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة بأسعار طاقة مدعومة رغم الارتفاع الهائل في أسعار الطاقة العالمية منذ 2008 بل والإقدام على التوسع في تصدير الغاز الطبيعي لدول الجوار بأسعار بخسة وبعقود يشوبها الفساد وغياب الشفافية كما أظهرت أحكام القضاء الإداري والجنائي في السنوات الأخيرة.

وكانت النتيجة هي بناء إستراتيجية مصر للتنمية الصناعية على عنصر غير موجود وهو توفر الطاقة بما يبرر مثل هذا الدعم السخي وغير الموجه، والذي كان ربه تقريباً يذهب إلى مجموعة صغيرة من المصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة، يملكها إما رجال أعمال كبار ذوو نفوذ سياسي أو شركات متعددة الجنسيات كحال قطاع الأسمت، ما حدا بالدولة أن تستمر في تقديم هذا الدعم المكلف للغاية للخزانة، لقطاعات لا تخلق فرص عمل لكونها قليلة التشغيل بطبيعتها، مع عدم ربط الدعم هذا بأية أهداف اقتصادية أو اجتماعية تبرر تكلفته واستمراره مع ارتفاع أسعار الطاقة العالمية.

وقد يظن البعض خطأ أن الاكتشافات الأخيرة لأحد أكبر حقول الغاز في المياه الإقليمية المصرية المطلة على البحر المتوسط قد تبرر استمرار دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ولكنه ظن خاطئ إذ إنه من ناحية ستظل مصر مستورداً صافياً للطاقة لمدة أربع أو خمس سنوات قادمة إلى حين بدء الإنتاج من الحقل المكتشف أخيراً، ومن ناحية أخرى فإن الاكتشاف الجديد سيسهم في سد جزء فقط من حاجة البلاد المتزايدة من استهلاك الطاقة.

ومما زاد الطين بلة أن صناعات كالحديد والصلب والأسمت والأسمدة شهدت ممارسات احتكارية مخالفة للقانون في نفس الفترة، إذ عمدت شركات الأسمت على سبيل المثال إلى رفع الأسعار على الرغم من انخفاض تكلفة إنتاجها، وتحقيق بعضها لهوامش ربح خيالية تتجاوز 40%! بل وقد أدان تقرير جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار تلك الممارسات وأصدر وزير الصناعة والتجارة آنذاك حظراً للتصدير لسنتين متتاليتين على شركات الأسمت في 2009، وهو ما عجز عن فعله في حالة الحديد والصلب، والتي كان يتمتع إمبراطورها - العائد أخيراً - بنفوذ سياسي واسع يُمكنه من تعديل قانون منع الاحتكار ذاته من خلال رئاسته للجنة الاقتصادية بمجلس الشعب المنحل إبان تصدده للشهد السياسي في الحزب الوطني المنحل كذلك.

استمرت الحكومات المصرية المتعاقبة في دعم الطاقة للقطاع الصناعي الكبير حتى مع انفجار العجز في الموازنة وتضاؤل الاحتياطي النقدي الأجنبي، وتحولت مصر إلى مستورد صافٍ للطاقة عموماً مع انضمام الغاز الطبيعي للبترول كسلع مستوردة. ومثلت واردات الطاقة ما يقرب من 10% من إجمالي فاتورة الواردات أو حوالي 60 مليار دولار أمريكي في السنة الماضية، تترجم إلى ضغط على الاحتياطيات الدولارية المتضائلة علاوة على انعكاسها على العجز في ميزاني التجارة والمدفوعات. ومع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وتحول مصر إلى مستورد حتى للغاز الطبيعي، وعجز الحكومة مراراً في التفاوض مع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المصريين والأجانب لتعديل أسعار الطاقة إلا بعد تقديم تنازلات مؤلمة تسمح لهم بالحفاظ على هوامش أرباحهم بالغة الارتفاع باستيراد الفحم، ومن ثم تحميل المجتمع بأسره تكلفة الحفاظ على أرباحهم المرتفعة من خلال الخسائر الصحية والبيئية التي سيتحملها عموم المواطنين، فإن كل هذا لم يترجم إلى أية أعباء ضريبية على تلك الشركات.

إن هذه الدراسة تمثل مختصراً مفيداً وسهلاً ممتناً مؤيداً بالأرقام والبيانات الموثقة، عن انحراف إستراتيجية دعم الطاقة للقطاع الصناعي في مصر، وانعدام أي منطق يخدم الصالح العام من ورائها، وتدفع بما لا يدع مجالاً للشك إلى تناول القضية تناولاً سياسياً لوضع أطر مؤسسية وعلى مستوى السياسات العامة لإدارة ما تبقى من موارد البلاد العامة بعدما أوصلنا سوء الإدارة واستشراء الفساد إلى انقطاع الكهرباء في البيوت وشح الوقود اللازم لإدارة السيارات وللطهي في المنازل.

د. عمرو عادي

دعم الطاقة لغير المستحقين استمرار دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة استنزاف للموارد ومحاباة للأغنياء

دعم الطاقة في مصر، إهدار لموارد الدولة وتكريس للظلم الاجتماعي؛ فالأقل احتياجا من أفراد المجتمع هم الأكثر استفادة منه. لم تنجح برامج دعم الطاقة في الموازنات المتتالية، على فداحة تكلفتها، في استهداف الفقراء والمهمشين بحق. ليس هذا ما أظهرته الدراسات وكتابات الباحثين فقط،¹ ولكنه أيضا ما أقرت به الحكومة وصرحت به القيادة السياسية. فقد أوضح بيان الموازنة لعام 2014/2015 أن الحكومة تهدف من خلال «التخلص التدريجي من بنود الدعم غير الفعال وعلى رأسها دعم الطاقة إلى إعادة توزيع الموارد المتاحة لصالح الفقراء والفئات الأقل دخلاً... والسيطرة على تسرب الدعم لغير مستحقه»،² كما أكد السيد رئيس الجمهورية على مسؤولية الحكومات المتتالية عن خلل سياسات دعم الطاقة وأن الإسراف في دعم الطاقة والفساد المتأصل وسوء الإدارة الاقتصادية أدى إلى خنق الاقتصاد حيث «كان هذا الدعم يلتهم نسبة ضخمة من الموازنة العامة، أغنى شريحة في السكان وتمثل نحس الشعب كانت تلتهم نصيب الأسد من المزايا والفوائد، أدى ذلك إلى إهدار وتشويه الحوافز، نتيجة تشجيع الاستثمار المكثف لرأس المال بدلا من تشجيع الاستثمار المكثف للعمل الذي تحتاج إليه مصر».³

وبالفعل فلقد حظيت الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة على مدار عقود سابقة، وتحت شعار تشجيع الاستثمار، بدعم سخّي للطاقة، واستحوذت على نصيب الأسد من الدعم الموجه للصناعة. على سبيل المثال، استحوذ 40 مصنع هو عدد المصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة عام 2007، على حوالي 65% من إجمالي الدعم الموجه للصناعة، أي حوالي 7 مليار جنيه، رغم أن إسهام هذه المصانع في الناتج الصناعي لا يجاوز 20% ورغم أنها تشغل حوالي 7% فقط من العمالة.⁴

ورغم إدراك الحكومة لهذا الخلل وإعلانها العزم على الإصلاح، لا تتسق الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل مع الأقوال، حيث أدت الطريقة التي تم بها رفع الدعم جزئيا عن الطاقة إلى تحميل الأفراد والسكان العبء الأكبر. ما زال دعم الطاقة في المصانع كثيفة الاستهلاك يحمل الخزانة العامة للدولة مبالغ طائلة، ولا يعد تحريك أسعار الطاقة الذي تم لهذه الصناعات كافيا أو عادلا لباقي الشعب ولا حتى لباقي الصناعات.

يستهدف هذا البحث دحض الحجج التي تروج لاستمرار دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، حجج مثل ضعف أرباح الشركات، أو لتوفير السلع بأسعار منخفضة، أو للفوائد التي تعود على المجتمع كالضرائب والتوظيف. سنفحص فيما يلي أحوال بعض شركات الأسمنت

1- عمرو عدلي، دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذج للظلم الاجتماعي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2012.

2- هاني دميان (وزير المالية)، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2014-2015.

3- مقابلة مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، جريدة الوطن نقلا عن الديلي نيوز المصرية 17 سبتمبر 2014 رابط <http://www.elwatannews.com/news/details/560407>

4- حوار صحفي للمهندس عمرو عسل الرئيس السابق للهيئة العامة للتنمية الصناعية بجريدة الأهرام 5-10-2007

والأسمدة النيتروجينية كنموذج لهذه الصناعات كثيفة الاستهلاك، وتتعرف على حجم أرباحها من قراء مؤشراتها المالية معتمدين على القوائم المالية الرسمية المعلنة سواء في البورصة المصرية أو في المصادر العالمية الموثوقة، وبمقارنتها بمثيلاتها في بعض دول العالم المتقدمة والنامية. كما سنعرض لبعض العوامل التي تؤثر على تكاليف الإنتاج مثل المواد الخام وضرائب الدخل، كما سنحاول تقدير حجم الدعم على الطاقة الذي تحظى به هذه الشركات من أموال الشعب وكذا مدى انعكاس هذا الدعم على أسعار السلعة التي يشتريها المستهلك المحلي.

قدم هذا البحث ضمن دفع القضية رقم 56968 لسنة 68 والتي رفعت بتاريخ 21 يونيو 2014 أمام القضاء الإداري ضد كل من السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء بصفتيهما، لإلزامهما بإصدار قرار فوري بوقف كافة أشكال دعم الطاقة للمصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة. استندت الدعوى إلى المادة 9 من الدستور، التي تلزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز، وكذلك المادة 8 التي تلزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، والمادة 32 التي تؤكد على أن موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب وتلزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها.⁵

أولاً: شركات الأسمنت

بدأت خصخصة قطاع الأسمنت في مصر منذ 1996، وتدفقت الاستثمارات الأجنبية بقوة على هذا القطاع نظراً لتوفر المواد الخام وارتفاع الطلب المحلي، وأيضاً وهو الأهم بسبب رخص أسعار الطاقة. يتكون سوق الأسمنت حالياً من حوالي 12 شركة، كلها قطاع خاص، ماعدا الشركة القومية للأسمنت، ويمتلك رأس المال الأجنبي حوالي 80% من الإنتاج.⁶ وطبقاً لتقرير صادر عام 2005 عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، اعتلت مصر القمة بين 130 دولة بتسجيلها لأعلى ميزة نسبية لإنتاج الأسمنت بواقع أكثر من 31 نقطة وبفارق أكثر من 10 نقاط عن الدولة الثانية، وذلك بسبب انخفاض أسعار الطاقة المدعومة في المقام الأول.⁷

1 - حجم الأرباح

رغم شكوى شركات الأسمنت من أنها ستعرض للخسارة في حال رفع الدعم عن الطاقة، سنرى من دراسة مؤشرات الأرباح، أن هذه الشركات تحقق أرباحاً عالية، لا يكاد يضاهاها نظير في عديد من دول العالم. وأن هذه الأرباح تمكنها من استيعاب تكلفة الطاقة في حالة رفع الدعم، ودون رفع سعر بيع الأسمنت.

أ- مؤشر هامش الربح

هامش الربح هو صافي ربح الشركة مقسوماً على إيراداتها. ويعبر هذا المؤشر عن نسبة الربح التي يتضمنها سعر بيع المنتج، كما يعكس سياسة التسعير الخاصة بكل شركة. يوضح الشكل رقم 1 متوسط هامش الربح الذي حققته عينة مكونة من 5 شركات مصرية و20 شركة أجنبية

5- مليارات الجنيهات تتحملها الدولة كدعم للمصانع كثيفة الاستهلاك، بينما توجه إلى رفع أسعار الطاقة المنزلية على المواطنين، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014، رابط <http://eipr.org/pressrelease/2014/05/28/2089>

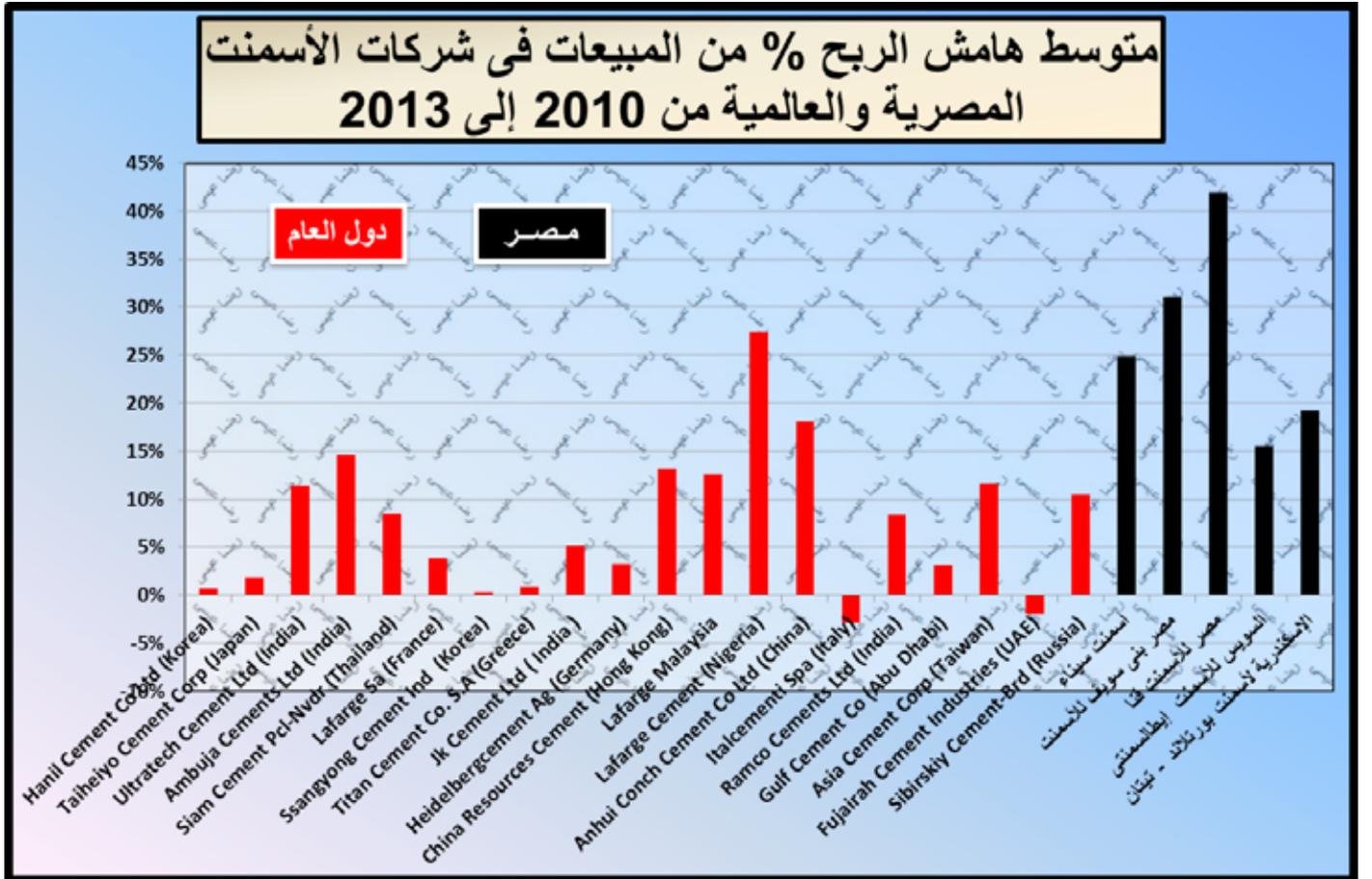
6- الأهرام الاقتصادي، طرح 14 رخصة أسمنت بدون دعم للطاقة، مؤسسة الأهرام، 2012، رابط <http://www.ahramdigital.org.eg/Economy.aspx?Serial=807131>

7- عمرو عدلي، دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذج للظلم الاجتماعي. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2012

في الفترة من 2010 إلى 2013، وفي هذا الشكل تم احتساب متوسط هامش الربح السنوي للسنوات الأربع وذلك للوصول للاتجاه العام للمؤشر، ولتجنب التذبذبات التي تحدث من سنة لأخرى. بينما يوضح الجدول رقم (1)، والرسم البياني (شكل 2)، هامش الربح السنوي لكل سنة على حدة، ونجد أن:

- بوجه عام تتفوق الشركات المصرية على الشركات الأخرى بشكل واضح. فقد كان أدنى مستوى لمتوسط أرباح الشركات المصرية الموضحة في العينة أكثر من 15%، وهو مستوى يفوق بكثير متوسط أرباح الشركات الأخرى في العينة والذي بلغ حوالي 7,5، علما بأن العينة تتضمن شركات من كافة أنحاء العالم مسجلة في بورصات كوريا والهند وتايلاند وألمانيا وماليزيا وروسيا وتايوان وهونج كونج.

- حققت بعض الشركات المصرية مستويات استثنائية من الربح بكافة المقاييس، حيث حققت شركة مصر للأسمنت قنا، مستوى لمتوسط الأرباح أعلى من 40%، وهو ما لم تصل إليه أي من شركات العينة في الدول الأخرى، حتى في الصين أنشط البلاد اقتصاديا (متوسط أرباح حوالي 20%)، أو في نيجيريا الغنية بالبترو (متوسط أرباح حوالي 25%).



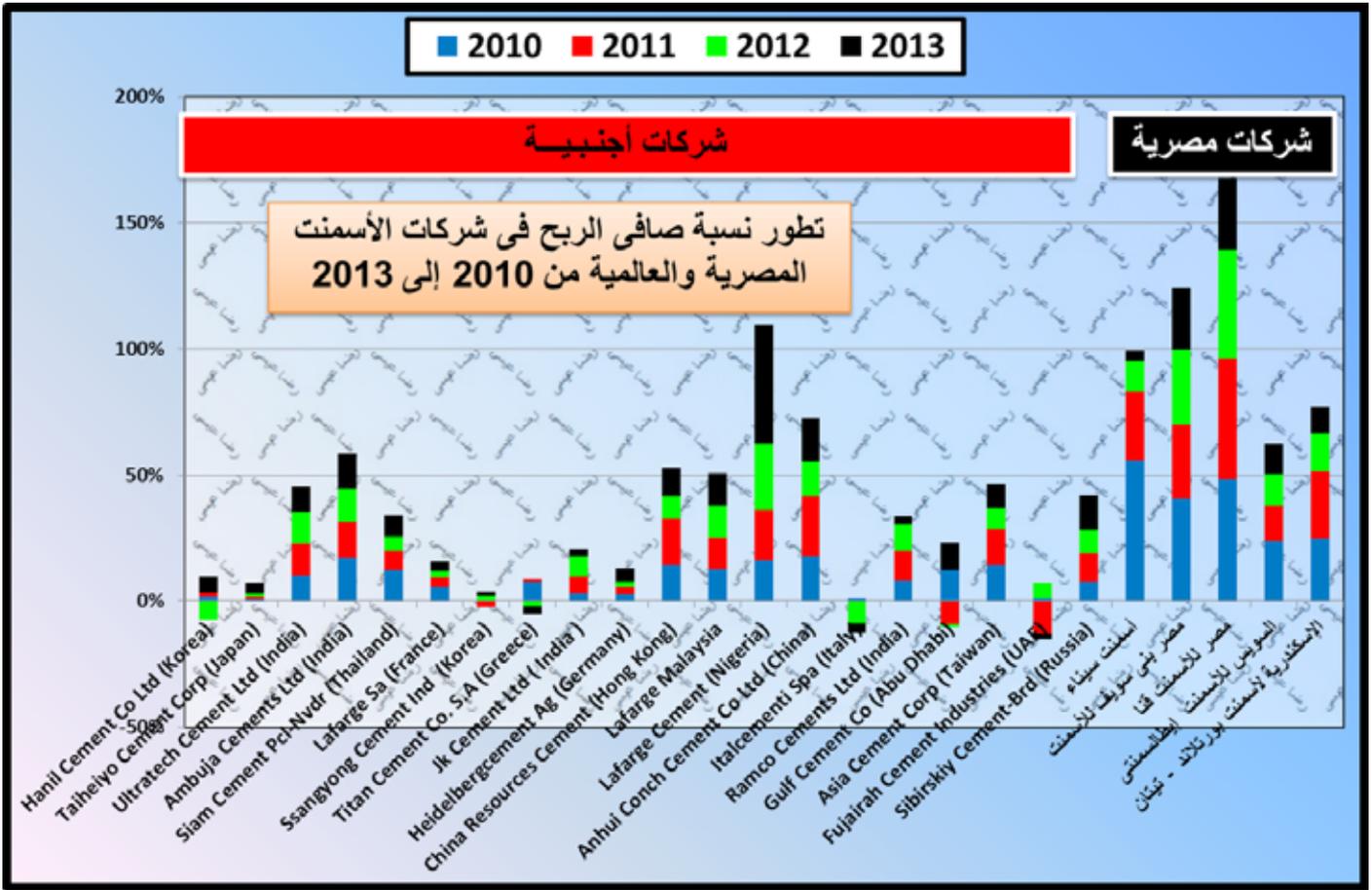
الشكل رقم 1

- كانت الشركات المصرية قبل عام 2011، تحقق هوامش أرباح كبيرة للغاية، على سبيل المثال حققت شركة سيناء للأسمنت المصرية صافي ربح حوالي 60% عام 2010، وحققت شركة مصر للأسمنت قنا ربحا صافيا حوالي 48% عامين متتاليين (2010 و 2011). وهو ما لم تحققه أي شركة من شركات العينة في أي من الدول الأخرى.

- لم تحقق أي من الشركات المصرية خسائر مطلقاً، بينما حققت بعض الشركات العالمية خسائر في عدد من البلاد بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات الكبرى. وحتى شركة أسمنت سيناء والتي مرت بظروف غير عادية بسبب الوضع الأمني لم تحقق خسائر، ولكن انخفضت أرباحها فقط ولمدة سنة واحدة، وقد استطاعت استرداد قدرتها على تحقيق الأرباح بداية الربع الأول من عام 2014 وذلك حسب النتائج المعلنة بالبورصة المصرية.

مؤشر صافى أرباح شركات الأسمنت المصرية و الأجنبية					
م	الشركة	2010	2011	2012	2013
1	Hanil Cement Co Ltd (Korea)	2%	2%	-7%	6%
2	Taiheiyo Cement Corp (Japan)	1%	1%	2%	4%
3	Ultratech Cement Ltd (India)	10%	13%	13%	10%
4	Ambuja Cements Ltd (India)	17%	14%	13%	14%
5	Siam Cement Pcl-Nvdr (Thailand)	12%	7%	6%	8%
6	Lafarge Sa (France)	6%	4%	2%	4%
7	Ssangyong Cement Ind (Korea)	0%	-2%	2%	2%
8	Titan Cement Co. S.A (Greece)	8%	1%	-2%	-3%
9	Jk Cement Ltd (India)	3%	7%	8%	3%
10	Heidelbergcement Ag (Germany)	3%	3%	2%	5%
11	China Resources Cement (Hong Kong)	14%	18%	9%	11%
12	Lafarge Malaysia	13%	12%	13%	13%
13	Lafarge Cement (Nigeria)	16%	20%	26%	47%
14	Anhui Conch Cement Co Ltd (China)	18%	24%	14%	17%
15	Italcementi Spa (Italy)	1%	0%	-9%	-4%
16	Ramco Cements Ltd (India)	8%	12%	11%	3%
17	Gulf Cement Co (Abu Dhabi)	12%	-9%	-1%	11%
18	Asia Cement Corp (Taiwan)	14%	15%	8%	10%
19	Fujairah Cement Industries (UAE)	1%	-13%	6%	-2%
20	Sibirskiy Cement-Brd (Russia)	8%	11%	10%	14%
21	أسمنت سيناء	56%	27%	12%	4%
22	مصر بني سويف للأسمنت	41%	29%	30%	25%
23	مصر للأسمنت قنا	48%	48%	43%	28%
24	السويس للأسمنت إيطالسمنتي	24%	14%	13%	12%
25	الإسكندرية لأسمنت بورتلاند - نيلان	25%	27%	15%	10%

الجدول رقم (1)



الشكل رقم 2

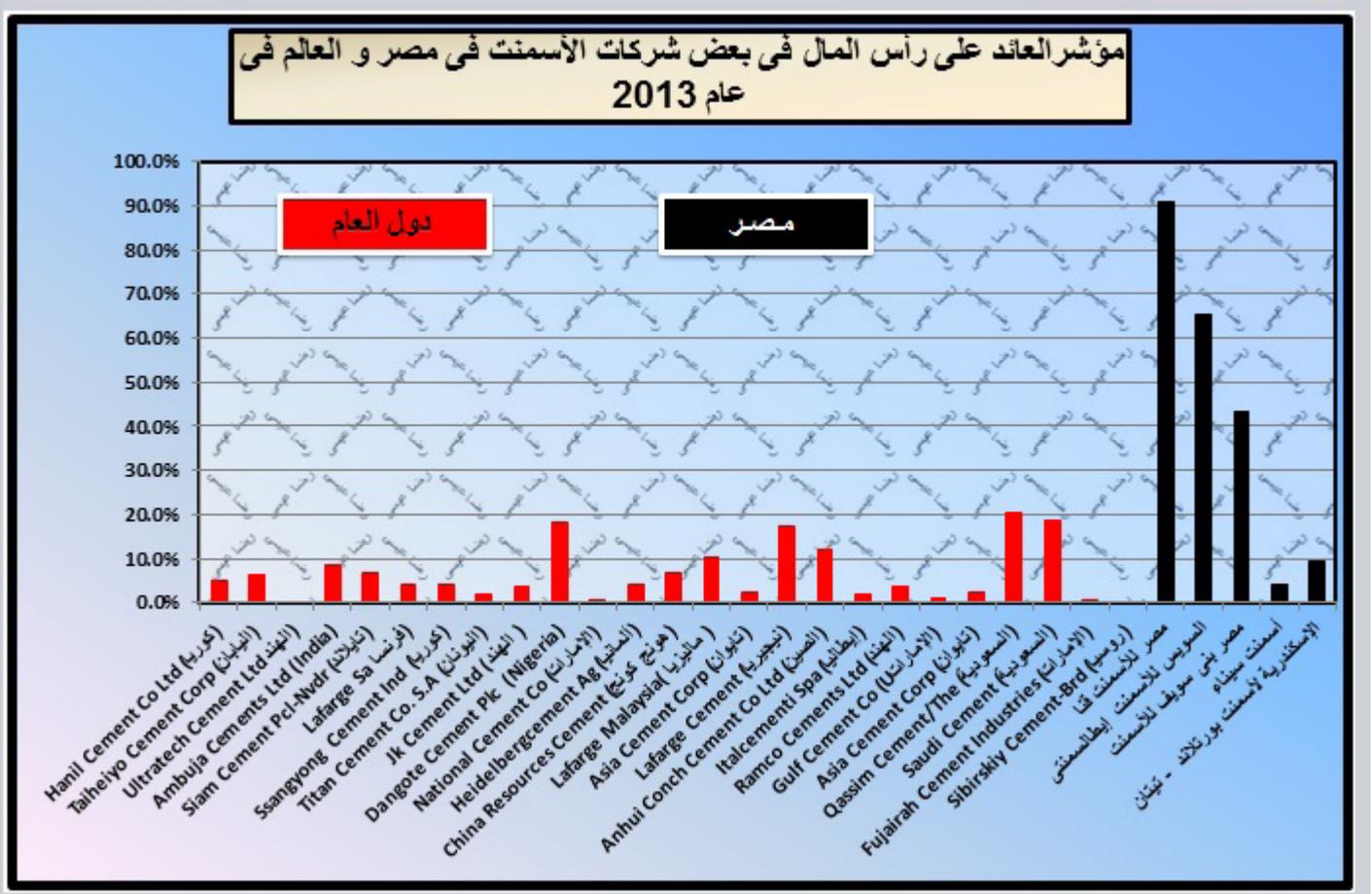
- تحقق الشركات المتعددة الجنسيات أرباح من مصانعها في مصر أعلى بكثير مما تحققه مصانعها خارج مصر والتي حققت خسائر في بعض السنوات، كما يوضح الجدول رقم (2)

2013	2012	2011	2010	الشركة
4%-	9%-	0%	1%	ايطالي شميتي - في ايطاليا
12%	13%	14%	24%	ايطالي شميتي - في مصر
3%-	2%-	1%	8%	تيتيان - في اليونان
10%	15%	27%	25%	تيتيان - في مصر

جدول رقم (2)

ب- مؤشر العائد على رأس المال

يقيس العائد على رأس المال نسبة صافي الربح إلى رأس المال. يكشف هذا المؤشر حجم ما يضح المستثمرون من أموال من ناحية، والعائد الذي يحققونه بالمقارنة لرأس المال والسرعة التي يستردون بها ما استثماروه من أموال. يوضح الجدول رقم (3) والرسم البياني رقم (3) مؤشر العائد على رأس المال في العينة لعام 2013، ونجد أن:



شكل رقم 3

مؤشر العائد على رأس المال في 2013 بشركات الأسمنت المصرية و الأجنبية		
1	Hanil Cement Co Ltd (كوريا)	5.1%
2	Taiheiyo Cement Corp (اليابان)	6.1%
3	Ultratech Cement Ltd (الهند)	غير متاح
4	Ambuja Cements Ltd (India)	8.4%
5	Siam Cement Pcl-Nvdr (تايلاند)	6.5%
6	Lafarge Sa (فرنسا)	4.0%
7	Ssangyong Cement Ind (كوريا)	4.0%
8	Titan Cement Co. S.A (اليونان)	1.8%
9	Jk Cement Ltd (الهند)	3.6%
10	Dangote Cement Plc (Nigeria)	18.2%
11	National Cement Co (الإمارات)	0.1%
12	Heidelbergcement Ag (ألمانيا)	4.3%
13	China Resources Cement (هونج كونج)	6.7%
14	Lafarge Malaysia (ماليزيا)	10.4%
15	Asia Cement Corp (تايبوان)	2.3%
16	Lafarge Cement (نيجيريا)	17.2%
17	Anhui Conch Cement Co Ltd (الصين)	12.0%
18	Italcementi Spa (إيطاليا)	2.0%
19	Ramco Cements Ltd (الهند)	3.8%
20	Gulf Cement Co (الإمارات U)	1.2%
21	Asia Cement Corp (تايبوان)	2.3%
22	Qassim Cement/The (السعودية)	20.3%
23	Saudi Cement (السعودية)	18.4%
24	Fujairah Cement Industries (الإمارات)	0.2%
25	Sibirskiy Cement-Brd (روسيا)	غير متاح
26	مصر للأسمنت قنا	90.6%
27	السويس للأسمنت إيطالاسمنتي	65.1%
28	مصر بني سويف للأسمنت	43.3%
29	أسمنت سيناء	4.3%
30	الإسكندرية لأسمنت بورتلاند - تيتان	9.3%

جدول رقم (3)

- بلغ متوسط العائد الذي حققته الشركات المصرية 40 %، بينما بلغ متوسط العائد على رأس المال الذي حققته الشركات الأخرى في العينة حوالي 14%. أغلب الشركات خارج مصر تحقق عائدا يقل عن 10%، خمس شركات فقط، ثلاث منهم تعمل في دول نفطية، حققت عائد يزيد عن 10% وفي كل الأحوال ولم يزد عن 20%.

- أقل عائد حققته شركة مصرية، بلغ حوالي 4%، هي شركة أسمنت سيناء التي مرت بظروف استثنائية للغاية بسبب الأوضاع الأمنية عقب ثورة يناير، وهو المستوى الذي حققته حوالي نصف شركات العينة تقريبا.

- حققت شركة مصرية هي مصر للإسمنت قنا رقما قياسيا لم تحققه أي شركة أخرى على مستوى العالم. إذ حققت عائدا على رأس المال يفوق 90% في سنة واحدة.

نستخلص من هذه النتائج إن الفارق في العائد على رأس المال بين شركات الأسمنت في مصر وتلك في باقي العالم فرق شاسع. وبينما استطاعت شركة مثل أسمنت قنا تحقيق أرباح صافية تستعيد بها كامل قيمة رأسمالها خلال فترة ثلاثة عشر شهرا، تحتاج شركة في الصين على سبيل المثال إلى ثمان سنوات لتحقيق ذلك وفي السعودية خمس سنوات وفي ماليزيا لعشر سنوات.

2 - رخص أعباء وتكلفة الإنتاج

تشمل تكلفة إنتاج الأسمنت إلى جانب الطاقة، تكلفة الخامات (جر جيرى والرمال والطفلة، وخام خبث الحديد وغيرها)، وذلك بالطبع إضافة لتكلفة العمالة والمصروفات والتكاليف الأخرى مثل الصيانة والنقل وخلافه. من العوامل التي تزيد من أرباح شركات الأسمنت في مصر انخفاض تكلفة الإنتاج بسبب رخص المواد الخام والعمالة والنقل والإعفاءات والمزايا التي تحصل عليها بحجة تشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد وسنرى كيف تستفيد شركات الأسمنت من ذلك

تحصل شركات الأسمنت على المواد الخام بأسعار شديدة الرخص بسبب توافرها في مصر، وأيضا بسبب التقدير المتدني لقيمتها من قبل الجهات الحكومية. حيث أن أسعار المواد الأولية تم تحديدها منذ عام 1956 بموجب قانون الثروة الحجرية، وما زالت سارية ومعمول بها دون تغيير.

يوضح الجدول التالي تكاليف الخامات التي استخدمتها شركة مصر للأسمنت قنا في عام 2012: اشترت الشركة خامات بحوالي 33,4 مليون جنيه لإنتاج حوالي 2 مليون طن أسمنت. أي أن تكلفة الطن الواحد من الخامات والمواد الأولية عام 2012 كانت حوالي 17,46 جنيه عام 2013 كانت 18,36 جنيه فقط.

1- الخامات

بلغت التكلفة الاجمالية لتوريد خامات الانتاج خلال عام ٢٠١٢ مبلغ وقدره ٣٣,٤٣ مليون جنيه طبقا للبيان الاتي :-

م	نوع الخام	الكمية	التكلفة الاجمالية
١	خام الحجر الجيري	٢٥٦٠ ألف طن	٢٣,٩٤ مليون جنيه
٢	خام الرمال	٢٤٢,٧١ ألف طن	١,١٦ مليون جنيه
٣	اعمال القطع وازالة التكشيف	٢٠٢,١٧ ألف م٣	١,٥١ مليون جنيه
٤	خام اكسيد الحديد	٣٧,٦٠٣ ألف طن	٣,٣٨ مليون جنيه
٥	خام خبث الحديد	٧,٨٩ ألف طن	٠,٦٥ مليون جنيه
٦	خام بدرة التلك	١٣,٩٥ ألف طن	٠,٩٥ مليون جنيه
٧	خام الجبس	١٦٧,٥ ألف طن	١,٨٤ مليون جنيه
الاجمالي			٣٣,٤٣ مليون جنيه

جدول 4

وسوف ندرك مدى انخفاض أسعار هذه الخامات عندما نعلم أن تكلفة أكياس التعبئة تزيد عن تكلفة المواد الخام. فقد كانت تكلفة أكياس التعبئة حوالي 25,2 جنيه للطن. أي أن تكلفة الخامات تكاد تعادل نصف تكلفة أكياس التعبئة وتبلاجمالي تكلفة الطن الواحد من الخامات والتعبئة معا ما لا يزيد عن 44 جنيه.

تقوم الشركة بشراء أكياس التعبة من شركة شقيقة لتعظيم الربح، أما الخيامات فيتم استخراج أغلبها من محاجر تقوم الدولة بتأجيرها مقابل رسوم سنوية تكاد تكون رمزية، وفوق تفاهة الأسعار التي يتم تقييم المواد الخام بها قدمت الحكومات تخفيضات عليها لرجال الأعمال بحجة تشجيع الاستثمار. من هذا ما نشرته شركة أسمنت سينا في ميزانية عام 2011 والذي يوضح أن الإدارة المختصة بالمحاجر في مصلحة الضرائب قامت بتخفيض رسم التنمية على طن الأسمنت من 35 جنيا إلى تسعة جنيات. أي أنها منحت شركات الأسمنت تخفيضا بجوالي 74%، وبأثر رجعي عن عامين سابقين. ولا نعلم سبب اتخاذ هذا الإجراء لكنه يدعو للتساؤل حول كيفية إدارة موارد وأموال الشعب.

رسم التنمية

- بناء على خطاب مصلحة الضرائب المصرية - الإدارة العامة لرسم التنمية ودعم التضامن - شعبة المساحر رقم ٧٧ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١/١٩ بالموافقة على تعديل محاسبة شركات الاسمنت إلى تسعة جنيات لطن الاسمنت بدلا من خمسة وثلاثون جنيا ورد قرر رسم التنمية عن ما تم سداده بالزيادة خلال الفترة من ٢٠٠٨/٥/٥ وحتى ٢٠١٠/٦/٣٠ وبناء على ما سبق تقوم الشركة بخصم قيمة الإقرارات الشهرية من الرصيد المدين المستحق للشركة (الممسد بالريادة عن فروق الأسعار) لدى الإدارة العامة لرسم التنمية ودعم التضامن.

3 - العائد على الاقتصاد

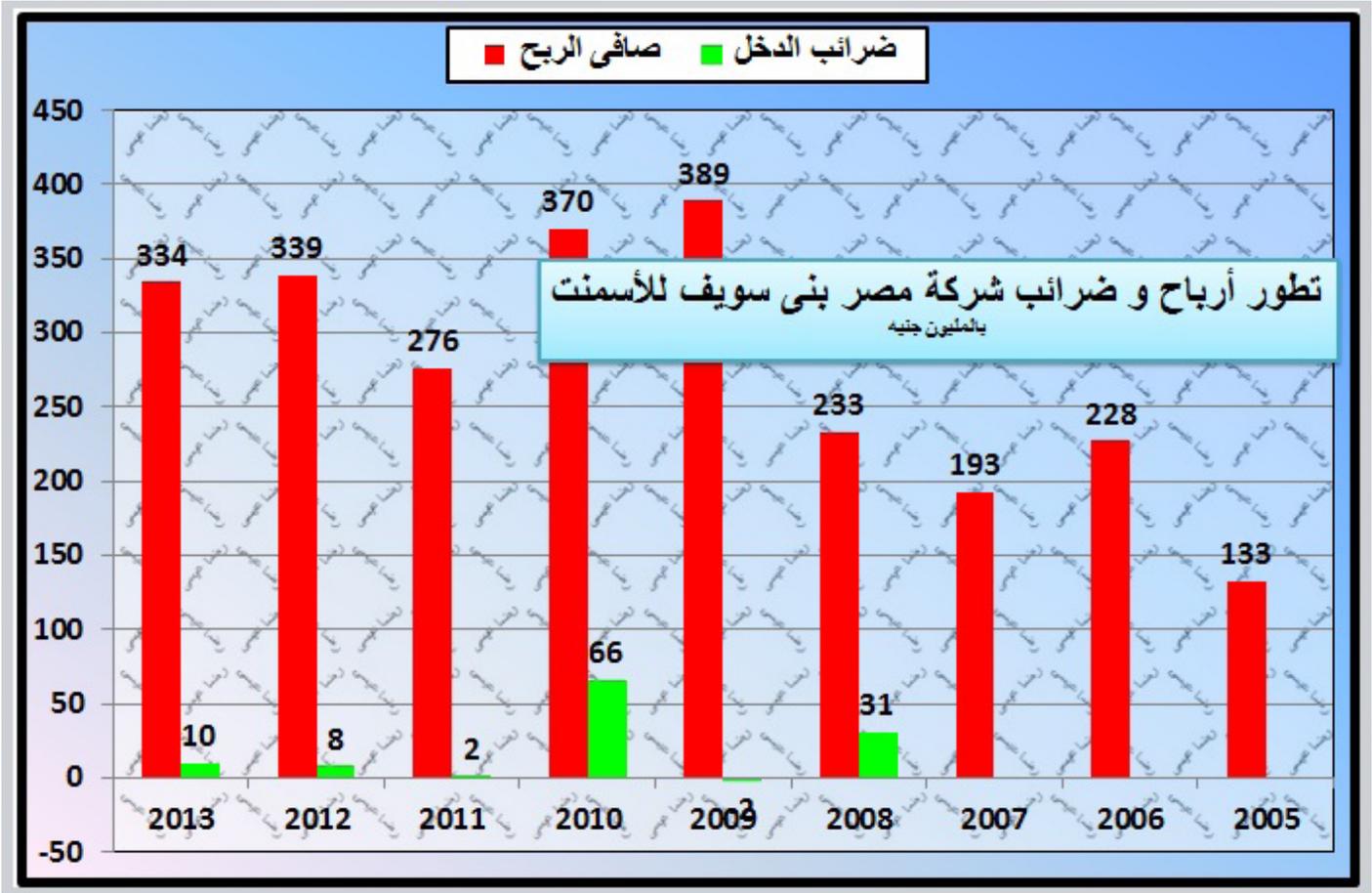
أ- الضرائب

ضرائب الدخل من الأعباء التي تتحملها الشركات في مختلف دول العالم. وترتبط قيمة الضريبة بنسبة من صافي الدخل الذي تحققه الشركة. وكلما قلت الضرائب زادت أرباح الشركات. ويوضح جدول رقم 5 متوسط قيمة ضريبة الدخل التي تحملتها عدد من شركات الأسمنت خلال الفترة من 2010 إلى 2013 كنسبة من أرباحها الصافية.

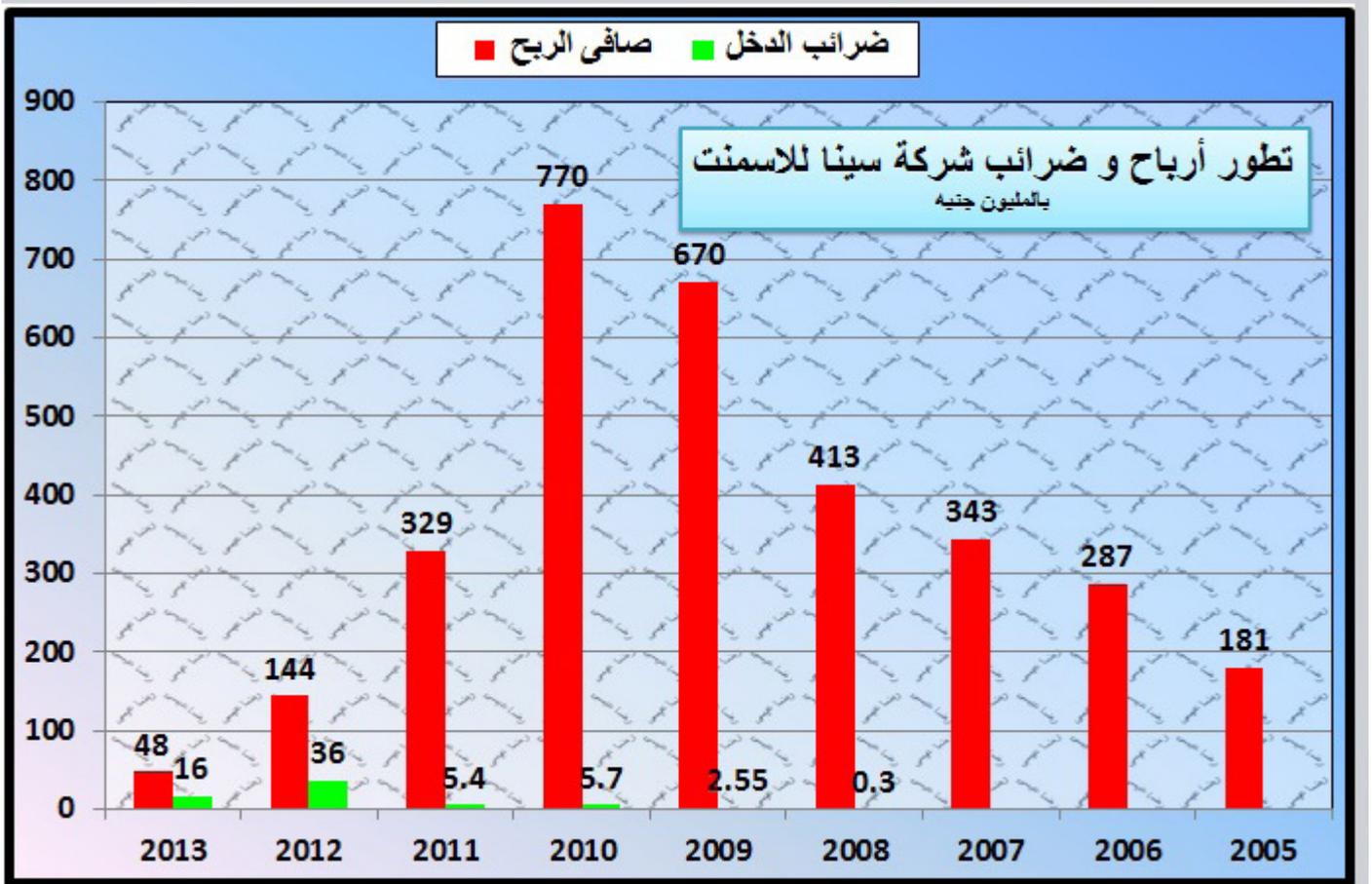
ويتضح من الشكل أن الشركات المصرية تدفع معدلات ضرائب منخفضة مقارنة بدول كثيرة في العالم في العينة السابقة فقد تراوح متوسط سعر الضريبة على الشركات المصرية بين 5% و24%، بينما يصل متوسط ضريبة الدخل في اليابان مثلا 47%، وفي الهند بين 34% و25%. تحملت شركة تيتان في اليونان نسبة ضرائب قدرها 45%، وتحملت لافارج في فرنسا 33% وفي ماليزيا 24%.

متوسط سعر ضريبة الدخل على شركات الأسمنت المصرية و الأجنبية في الفترة من 2010 إلى 2013					
م	الشركة	المتوسط	م	الشركة	المتوسط
1	Hanil Cement Co Ltd (Korea)	36%	15	Lafarge Cement (Nigeria)	17%
2	Taiheiyo Cement Corp (Japan)	47%	16	Anhui Conch Cement Co Ltd (China)	23%
3	Ultratech Cement Ltd (India)	27%	17	Ramco Cements Ltd (India)	29%
4	Ambuja Cements Ltd (India)	25%	18	Gulf Cement Co (Abu Dhabi)	0%
5	Siam Cement Pcl-Nvdr (Thailand)	21%	19	Asia Cement Corp (Taiwan)	13%
6	Lafarge Sa (France)	33%	20	Qassim Cement/The (Saudi Arabia)	5%
7	Ssangyong Cement Ind (Korea)	37%	21	Saudi Cement (Saudi Arabia)	3%
8	Titan Cement Co. S.A (Greece)	45%	22	Fujairah Cement Industries (UAE)	0%
9	Jk Cement Ltd (India)	34%	23	Sibirskiy Cement-Brd (Russia)	24%
10	National Cement Co (UAE)	0%	24	أسمنت سينا	5%
11	Heidelbergcement Ag (Germany)	22%	25	مصر بتي سويرف للأسمنت	7%
12	China Resources Cement (Hong)	16%	26	مصر للأسمنت قنا	8%
13	Lafarge Malaysia	24%	27	السويس للأسمنت إيطالسمنتي	24%
14	Asia Cement Corp (Taiwan)	13%	28	الإسكندرية لأسمنت بورتلاند - تيتان	20%

استفادت الشركات في مصر ليس فقط من انخفاض الضرائب ولكن أيضا من إعفاءات ضريبية متعددة، مثل إعفاءات للشركات التي تقام بالمجمعات العمرانية الجديدة، وإعفاءات للشركات المساهمة المسجلة بسوق المال، وإعفاءات لأنشطة التصدير أو حوافز للتصدير وذلك في ظل سعر ضريبة 34%. في عام 2005 تم إلغاء الإعفاءات مقابل تخفيض سعر ضريبة الدخل إلى 20% فقط. وللدقة فإن قوانين الضرائب الصادرة في 2005 لم يبلغ الإعفاءات الضريبية التي تم منحها لبعض الشركات، ولكنها منعت منح إعفاءات جديدة. وشركة أسمنت سيناء ومصر بني سويف من الشركات التي ما زالت تتمتع بإعفاءات ضريبية سبق لها الحصول عليها وتستمر باعتبارها حقوق مكتسبة لا يجوز الانتقاص منها، وبعض هذه الإعفاءات ستستمر حتى 2016. يوضح الشكلين 4 و5 أرباح وضرائب شركتي أسمنت سيناء ومصر بني سويف للأسمنت.



شكل رقم 4



شكل رقم 5

ب- التشغيل والتوظيف

أما بخصوص التشغيل وخلق فرص العمل فن المعروف أن الأسمنت من الصناعات كثيفة رأس المال قليلة العمالة، نشر عن دراسة صادرة من هيئة التنمية الصناعية عام 2010 تقدير للعمالة اللازمة لإنتاج حوالي 40 مليون طن من الأسمنت ، بحوالي 13000 - 14000 فقط لجميع المصانع وقدرت الدراسة أن تكلفة فرصة العمل الواحدة التي تتحملها الدولة في أي مصنع أسمنت، بدعم الطاقة يبلغ 400 ألف جنيه، في الوقت الذي تصل فيه تكلفة فرصة العمل الواحدة على الدولة في صناعة الغزل والنسيج مثلا 2000 جنيه، ما يعني أن ما تتحمله الدولة من دعم لفرصة العمل الواحدة في مصانع الأسمنت يمكن أن تخلق 200 فرصة عمل في صناعات أخرى.⁸

ولا يرتبط موضوع التشغيل بعدد العمال أو الموظفين فقط، لكنه من المهم أيضا معرفة نوعيه الوظائف المتاحة والتدريب الذي يحصلون عليه وفرص نقل التقنيات المتقدمة وعدم التمييز وإتاحة الوصول للوظائف العليا للمصريين خصوصا في الشركات متعددة الجنسيات واحترام حقوق العمال. ونحن نعلم مثلا بطريق غير مباشر ان شركة تيتان التي تمتلك مصنع أسمنت وادي القمر بالإسكندرية تستعين بأعداد كبيرة من العمالة المؤقتة بشكل مستمر، وانه هؤلاء العمال رغم ارتباطهم لسنوات بالشركة يتعرضون للتمييز فيما يتعلق بالأرباح والحق في التأمين والرعاية الصحية وغير ذلك من المزايا التي تمنحها الشركة لعمالها الدائمين.

8- الأهرام الاقتصادي، طرح 14 رخصة أسمنت بدون دعم للطاقة، مؤسسة الأهرام، 2012، رابط <http://www.ahramdigital.org/Economy.aspx?Serial=807131>

ج- عبء تلويث البيئة

بالإضافة إلى ذلك هناك أعباء صحية واجتماعية محتبئة يتحملها المجتمع المصري ككل، تتمثل في تلويث البيئة والإضرار بالصحة. فالأسمنت من الصناعات شديدة التلويث للبيئة، قدرت دراسة صادرة عن هيئة التنمية الصناعية أن مصنع الأسمنت الواحد في مصر الذي لا تزيد الطاقة الإنتاجية له عن 1.5 مليون طن في السنة يتسبب في تلويث مساحة قطرها 10 كيلو مترات أي حوالي 100 كيلو متر مربع.⁹

وقد رأينا كيف سعت مصانع الأسمنت لإدخال الفحم كوقود للاستعاضة به عن رفع أسعار الغاز، ومن المعروف أن الفحم أشد أنواع الوقود التقليدي تلويثا للبيئة، وقد قدرت دراسة أجرتها وزارة البيئة المصرية عام 2014 أن تكاليف العبء المرضي من جراء استخدام الفحم في صناعة الأسمنت يقدر بحوالي 3,5-2,8 مليار دولار سنويا.¹⁰

4 - تكلفة دعم الطاقة في صناعة الأسمنت

تستهلك صناعة الأسمنت حوالي 20% من إجمالي الغاز الموجه للصناعة، أو حوالي 3.5 مليار متر مكعب بحسابات عام 2011. وكان السعر المعلن عنه لتوريد الغاز لشركات الأسمنت 3 دولار للمليون وحدة بريطانية، ويمكننا تقدير حجم الدعم الغير مباشر الذي حصلت عليه هذه الشركات بحوالي 300 ألف دولار سنويا ما يزيد عن 4 مليار جنيه سنويا.¹¹

تذكر بعض الدراسات أن تكلفة الكهرباء في إنتاج الأسمنت تعادل حوالي 10% في المتوسط من تكلفة الإنتاج، وتقدر بحوالي 240 مليون دولار سنويا، ولكن هذه التكلفة تشكل نصف ما قد تدفعه شركات الأسمنت في الصين مثلا، وتدفع الشركات في ألمانيا مرتين ونصف هذا المبلغ وثلاثة أمثاله في بلد مثل إسبانيا.¹²

تحقق الصناعات كثيفة الطاقة في مصر هوامش ربح عالية لدرجة أنها ستحتفظ بأرباح كبيرة حتى لو رفع دعم الطاقة عنها. وتؤكد بعض الدراسات أن زيادة أسعار البترول بمقدار 100% والكهرباء بمقدار 25% سيؤدي لرفع تكلفة الإنتاج في الأسمنت بنسبة 10% وفي الأسمدة بحوالي 4% فقط، خصوصا مع توفر ورخص باقي المواد الخام.¹³

كما ذكرنا، الأسمنت من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة حيث تشكل تكلفة الطاقة نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج. وسنحاول فيما يلي التعرف على الوزن النسبي لتكلفة الطاقة في الصناعة وحجم ما تقدمه الحكومة كدعم مباشر لهذه الصناعة. وإذا كان الدعم المباشر يتمثل في الفرق بين الثمن المدفوع والتكلفة فالدعم غير المباشر يتضمن أيضا حساب الفرصة الضائعة من إنفاق أو استعمال نفس الموارد بأشكال أخرى أكثر جدوى اقتصاديا.

9- الأهرام الاقتصادي، طرح 14 رخصة أسمنت بدون دعم للطاقة، مؤسسة الأهرام، 2012، رابط <http://www.ahramdigital.org.eg/Economy.aspx?Serial=807131>

10- د. سمير موفى مستشار وزارة الدولة لشئون البيئة، الآثار البيئية والصحية لاستخدام الوقود الأحفوري كصدر للطاقة في مصر، مارس 2014 .

11- بحساب سعر المتر المكعب للمصانع 3 دولارات والسعر الحالي 8 دولارات للمليون وحدة بريطانية، علما بان هذا السعريقل عن السعر العالمي الذي تستورد به مصر والذي وصل العام الماضي لحوالي 24 دولار للمليون وحدة بريطانية

12- Dr Ahmed Huzayyin, Egypt's cement Industry: Why be part of the problem If you can be part of the solution? Cairo climate talks presentation, 2013 .12

13- عمرو عدلي، دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذج للظلم الاجتماعي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2012

وقد اخترنا شركة أسمنت قنا موضوعا للدراسة ليس لأنها الأكثر استفادة من الدعم وإنما لأنها الوحيدة التي تمكنا من الحصول على تفاصيل ميزانياتها، حيث أن أغلبية الشركات لا تعتمد مبادئ الشفافية وليس من اليسير الحصول على بياناتها.

تنتج شركة أسمنت قنا نحو 2 مليون طن من الأسمنت سنويا. كانت نسبة مجمل الربح الذي تحققه الشركة عن الفترة من 2008-2013 (وهو الفارق بين سعر بيعه وتكلفة إنتاجه)، تتراوح بين 37% عام 2013 وبين 52% قبل عام 2011، وهي أيضا من أعلى النسب في العالم. (جدول 6)

ربحية طن الأسمنت						
2008	2009	2010	2011	2012	2013	
392	424	452	407	390	474	متوسط سعر بيع الطن
196	204	222	236	242	299	متوسط تكلفة إنتاج الطن
196	221	231	171	148	175	بالجنيه
50%	52%	51%	42%	38%	37%	مجموع ربح الطن %

جدول 6

استخدمت الشركة كميات تتراوح بين 140 و150 ألف طن من المازوت، وما بين 180 إلى 191 مليون كيلو ووات من الكهرباء سنويا لإنتاج هذه الكميات من الأسمنت (جدول 7).

توريدات الوقود و الزيوت - الكمية						
2008	2009	2010	2011	2012	2013	
142,500	150,900	138,700	142,615	142,066	149,860	المازوت - بالطن
0	0	0	0	0	25,500	السولار بالتر
182,900,000	182,600,000	185,500,000	184,719,000	183,120,000	191,070,000	الكهرباء ك و س

جدول 7

تراوحت تكلفة الطاقة من وقود وكهرباء التي استهلكتها الشركة بين 180 مليون عام 2008 إلى 320 مليون عام 2013. وتراوحت تكلفة المازوت فقط بين 140 مليون إلى 250 مليون جنيه، بينما الكهرباء من 37 الى 62 مليون جنيه سنويا (جدول 8).

تكلفة توريدات الوقود و الزيوت - بالجنيه						
2008	2009	2010	2011	2012	2013	
142,500,000	150,900,000	139,000,000	145,410,000	158,787,000	256,630,000	المازوت
				0	37,740	السولار
37,100,000	44,700,000	49,000,000	52,499,000	59,782,000	62,270,000	الكهرباء
179,600,000	195,600,000	188,000,000	197,909,000	218,569,000	318,937,740	مجموع تكلفة الطاقة

جدول 8

كانت تكلفة توريدات طن المازوت عام 2012 حوالي 1120 جنيه، يقدر البيان المالي عام 2011/2012 أن تكلفة إنتاج الطن الواحد من المازوت تصل إلى حوالي 2420 جنيه. أي أن هذه الشركة التي تنتج حوالي 2 مليون طن من الأسمت، والتي حققت في عام 2011 ربحاً صافياً يبلغ 316 مليون جنيه بعد أن استفادت من دعم المازوت يقترب من 200 مليون جنيه، ذلك بدون احتساب ما حصلت عليه من دعم في الكهرباء التي استخدمت منها حوالي 184 مليون كيلووات بمتوسط سعر اقل من 30 قرش للكيلووات وهو سعر أرخص مما تدفعه ملايين البيوت في مصر.

ينص قرار رئيس الوزراء الأخير على رفع سعر المازوت الى 2250 للطن، وهو يقترب من سعر تكلفته في مصر، ولكن يجب ان نضع في الحسبان أن السعر العالمي لطن المازوت 5000 جنيه وأن مصر تستورد حوالي 30% من احتياجاتها من المازوت بهذا السعر حتى إذا فرضنا انه تم إلغاء الدعم تماماً عن المازوت ستصبح نسبة مجمل الربح التي تحققها الشركة تصل إلى نحو 17.5% وهي تعادل متوسط نسب مجمل الربح في كثير من الشركات في دول أخرى كما يوضح الجدول السابق.

- إهدار الطاقة في صناعة الأسمت:

لا يقتصر التأثير السلبي لدعم الطاقة على الخسائر المباشرة من الدعم المالي ولكنه يؤدي إلى الإهدار وعدم كفاءة استخدام الطاقة، لأن تكلفة الطاقة المدعومة تكون أرخص من المطلوب إنفاقه في تحسين الأداء وفي ترقية التقنيات، وبالفعل تتصف صناعة الأسمت المصرية بمعدل أكبر في استهلاك الطاقة. كشفت وزارة البيئة في تقرير لها أن معدلات استهلاك الطاقة لإنتاج طن الأسمت في مصر كانت عام 2014 تصل لحوالي 3890 ميغا جول للطن الواحد بينما نفس المعدل في أوروبا يتراوح بين 3000 و3200 ميغا جول فقط، وأن الفاقد في الطاقة يشكل حوالي 22% و34% من الكميات المستهلكة، وهي فوق أنها طاقة مدعومة تمثل مورد حيوي من موارد الشعب تستلزم الحفاظ عليها وعدم استنزافها مراعاة لحقوق الأجيال القادمة.¹⁴

5 - ارتفاع أسعار الأسمت

رغم كل الدعاوي بأنه من الضروري دعم الطاقة لشركات الأسمت حتى يستمر بيع الأسمت للمستهلك بأسعار رخيصة، فقد شهدت أسعار الأسمت ارتفاعاً مستمراً ومطرداً. لم يؤد استمرار دعم الطاقة لمصانع الأسمت إلى انخفاض سعر الأسمت في السوق المحلية ولم يستفد المستهلك المحلي من هذا الدعم رغم فداحة قيمته، وإنما استفاد منه أصحاب رؤوس أموال الشركات في تضخيم أرباحهم، ولجأت شركات الأسمت للتلاعب والاتفاق ولغير ذلك من الممارسات للحفاظ على سعر عالٍ للمنتج رغم انخفاض التكلفة.

بل أن العلاقة بين العرض والطلب في الأسمت تسير عكس النظرية الاقتصادية؛ أي أنه عندما يرتفع السعر يرتفع أيضاً الطلب وذلك بسبب تمتع المنتجين بوضع احتكاري في مصر.¹⁵ وقد نشر نقلاً عن دراسة صادرة عن هيئة التنمية الصناعية عام 2012 انه استناداً إلى بيانات ميزانيات شركات الأسمت ذاتها فان التكلفة الفعلية لإنتاج طن الأسمت في مصر يبلغ 148 جنيهاً في حين وصل سعر بيعه في السوق المحلي إلى 450 جنيهاً بمعدل ربحية 200% لكل طن يوجه للسوق المحلي أما بالنسبة للتصدير بلغ سعر الطن 108 دولار حوالي 600 جنيهاً مصرياً بمعدل ربحية 300% في حين أن معدل الربحية في مصانع الأسمت في دول غرب أوروبا هو 12% فقط.¹⁶

14- وزارة الدولة لشئون البيئة، مزيج الطاقة والمعايير الأوروبية لصناعة الأسمت وتحديات ومتطلبات تنفيذها في مصر، دراسة مقدمة للعرض على مجلس الوزراء، مارس 2014

15- د. أنور النقيب، العوامل المؤثرة على صناعة البناء في مصر بالتركيز على الأسمت، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، أبريل 2010.

16- الأهرام الاقتصادي، طرح 14 رخصة أسمت بدون دعم للطاقة، مؤسسة الأهرام فبراير، 2012، رابط

<http://www.ahramdigital.org.eg/Economy.aspx?Serial=807131>

تؤكد قراءة بعض المؤشرات التاريخية لواحدة من شركات الأسمنت هي شركة أسمنت قنا، والواردة في كتاب الإفصاح الصادر عن البورصة المصرية في يونيو 2008 هذه المعلومات، فقد كانت تكلفة البضاعة المباعة في عام 2005 تمثل 47.4% من سعر البيع، انخفضت في 2007 لتصبح 40% فقط نتيجة رفع الأسعار بشكل متكرر. وأدى هذا إلى ارتفاع العائد على سعر البيع من حوالي 30% في 2005 إلى أكثر من 47% في 2007. أي أن كل جنيه كان يدفعه العميل لشراء أسمنت من هذه الشركة كان يتضمن ربحاً صافياً للشركة يبلغ 47 قرشا.

يؤكد هذه المعلومات تقرير لجهاز حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار الصادر عام 2006، وفيه أن شركات الأسمنت اتفقت فيما بينها على رفع الأسعار منذ عام 2003، وأن هذا الاتفاق استمر حتى بعد صدور قانون حماية المنافسة، ويضيف التقرير أن الزيادة في الأسعار لم تكن تتناسب مع الزيادة في التكلفة، فبينما ارتفعت تكلفة الإنتاج بمعدل 8.5% فقط، فقد ارتفعت الأسعار بمعدل 18.5% سنوياً بين عامي 2002 و2006، بل أنه في سنة 2006 انخفضت تكلفة الإنتاج بمعدل 3% ومع ذلك ارتفع السعر بمعدل 14%. وقد صدر عام 2008 حكم بتغريم 20 من أصحاب وقيادات شركات الأسمنت عشرة ملايين جنيه لكل منهم لإدانتهم بمخالفة قانون منع الممارسات الاحتكارية والاتفاق فيما بينهم على رفع الأسعار¹⁷. رغم ذلك استمرت الشركات في المبالغة في الأسعار حتى لجأت الحكومة عام 2008 وعام 2009 إلى منع تصدير الأسمنت في محاولة لتخفيض السعر المحلي. وعندما تم استيراد الأسمنت عام 2008، كان سعر الظن المستورد متضمناً تكاليف الشحن، أقل من سعره في السوق المحلي وقد لجأ المستهلكون إلى استيراد الأسمنت مؤخراً أيضاً لمواجهة ارتفاع السعر المحلي في مارس 2014 وبالفعل انخفض سعر الأسمنت المحلي عقب الاستيراد.¹⁸

FINANCIAL RATIOS			
	2005	2006	2007
Asset Turnover Ratio (ATO)	0.498	0.646	0.615
Return On Sales (ROS)	29.8 %	45 %	47.1 %
Asset Leverage	1.932	1.44	1.44
Return On Equity (ROE)	28.7 %	41.9 %	41.7 %
Return On Assets (ROA)	14.8 %	29.1 %	28.9 %
Operating Margin	43.6 %	48.6 %	50.9 %
Cost Of Goods Sold (COGS) /Sales	47.4 %	41.3 %	40 %
Selling General & Administrative Exp. (SG&A) / Sales	2.8 %	2.7 %	2.5 %
Net Profit Margin	29.5 %	45 %	46.3 %
Earnings Before Interest & Tax (EBIT)/Sales	43.4 %	49.6 %	48.9 %
Return On Capital (ROC)	41.7 %	78.3 %	93.7 %
Inventory Turnover	7.814	7.084	6.555
Inventory Days On Hand	46.714	51.528	55.679
Accounts Receivable Turnover	40.083	85.029	168.592
Accounts Receivable Days On Hand	9.106	4.293	2.165
Accounts Payable Turnover	634.2 %	1035.7 %	1006 %
	2005	2006	2007
Accounts Payable Days On Hand	57.557	35.242	36.282
Asset Conversion Cycle	-1.737	20.579	21.561
Current Ratio	1.026	0.94	1.601
Quick Ratio	0.856	0.761	1.435
Cash Ratio	0.553	0.568	1.33
Debt/Equity	0.473	0.031	0.004
Financial Leverage	0.894	0.411	0.404
Share Par Value	10	10	10
Book Value Per Share	14.546	18.694	22.495
Earnings Per Share (EPS)	3.849	7.148	8.361
Price To Earnings Ratio (P/E)	15.767	8.394	9.4
Dividends Per Share (DPS)	2	3	3.972
Dividend Payout Ratio	48.5 %	38.3 %	43.1 %
Dividend Yield	3.3 %	5 %	5.1 %
Closing Price for Last Day Of The Year	60.69	60	78.59
Debt to Assets Ratio	0.463	0.285	0.281

17- عمرو عدلي، دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذج للظلم الاجتماعي، المبادرة المصرية لحقوق الشخصية، 2012

18- محمد موافي، التركيبي يهزم جشع مصانع الأسمنت المحلية، مصر العربية، مارس 2014 رابط

ثانياً: شركات الأسمدة النيتروجينية

هذه الصناعة تعتبر بحق من أكثر الصناعات استهلاكاً للطاقة وخصوصاً الغاز الطبيعي لأنها لا تستخدمه فقط كوقود، وإنما أيضاً كمادة خام لتصنيع اليوريا والأسمدة النيتروجينية. وتستهلك الأسمدة النيتروجينية حوالي 28% من إجمالي الغاز الطبيعي الموجه للصناعة أو حوالي 4.8 مليار متر مكعب بحسابات عام 2011.¹⁹

تنتج مصر حوالي 18 مليون طن أسمدة نيتروجينية، بينما تصل الاحتياجات الاستهلاكية للزراعة إلى 9 ملايين طن،²⁰ والباقي يصدر للخارج. تتمثل خريطة إنتاج الأسمدة النيتروجينية في شركات حكومية أهمهم شركة أبو قير للأسمدة، وشركة الدلتا للأسمدة، إضافة إلى شركات القطاع الخاص مثل موبكو في دمياط، وحلوان للأسمدة، والمصرية للأسمدة، والإسكندرية للأسمدة وغيرهم. تطالب وزارة الزراعة شركات الأسمدة بتوريد حصص، بالسعر المحدد (كان العام الماضي 1500 جنيه للطن، أو يقل عن السعر العالمي بحوالي 1000 جنيه). تم رفعه مؤخراً إلى حوالي 2000 للطن تتحمل الشركتين الحكوميتين، توريد حوالي ثلاثة أرباع الكميات المطلوبة، بينما تورد الشركات الخاصة مجتمعة الربع الباقي. وسنعرض في التالي نموذج لميزانيات شركة من شركات الأسمدة هي شركة أبو قير للأسمدة، وهي الوحيدة التي حصلنا على بعض البيانات المالية لها. ورغم أن الشركة كما ذكرنا تورد الجزء الأكبر من إنتاجها لوزارة الزراعة بسعر محدد يقل كثيراً عن السعر الذي تتبع به شركات أخرى خاصة، فقد حققت أرباحاً كبيرة رغم ذلك مما يعطينا فكرة فقط عن حجم الربح الذي تحصله الشركات الأخرى الخاصة.

1 - مؤشرات الربح

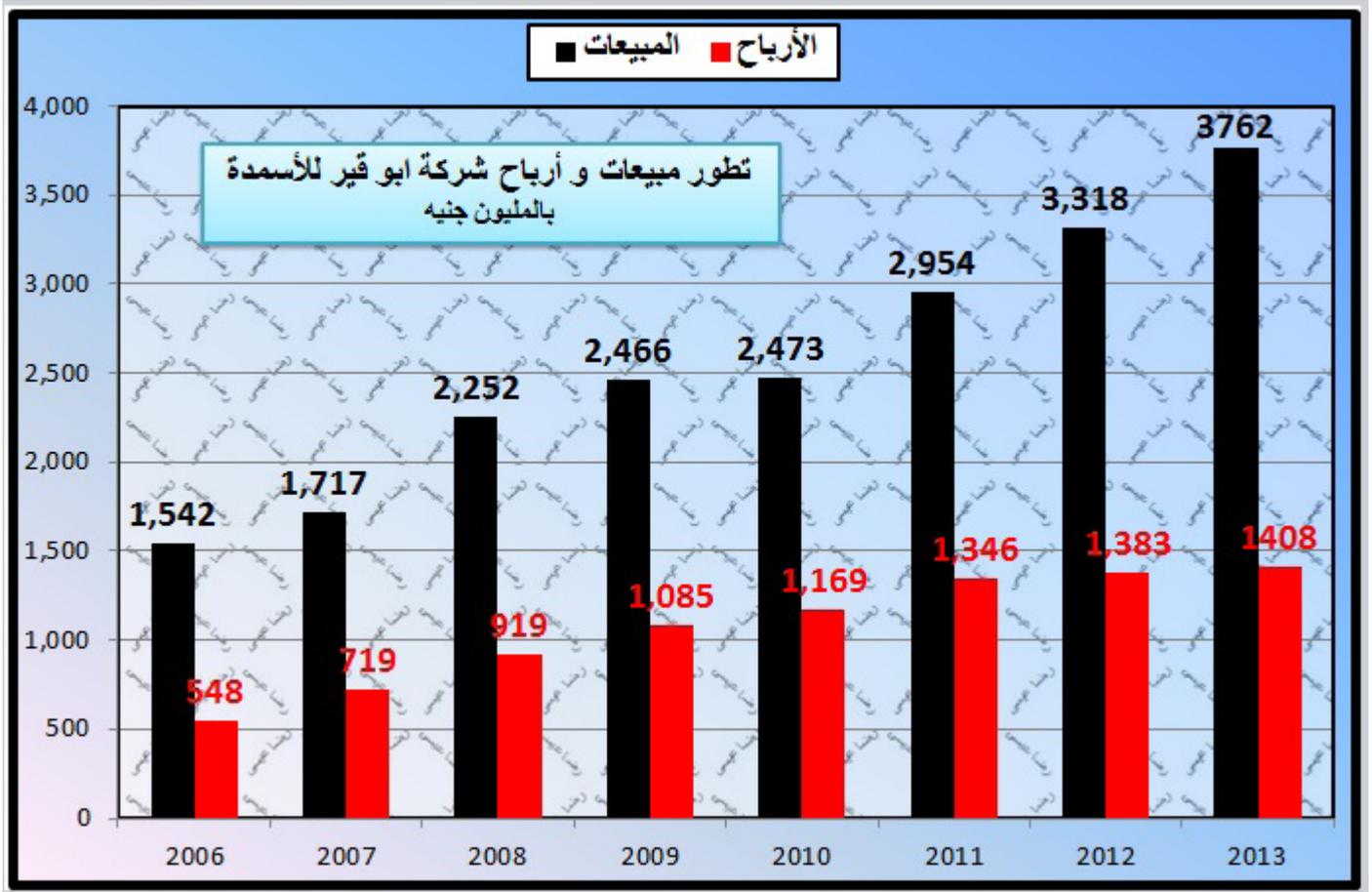
وتوضح هذه المؤشرات كبر حجم الأرباح التي تحققها شركات الأسمدة مقارنة ببعض الشركات العالمية في بلاد أخرى.

أ- مؤشر صافي الربح

يحسب صافي الربح بعد خصم كل التكاليف والمصروفات والضرائب من قيمة المبيعات والإيرادات. يوضح الشكل التالي تطور مبيعات الشركة خلال الفترة من 2006 إلى 2013 حيث زادت قيمة المبيعات من 1.5 مليار جنيه إلى 3.8 ملياراً في 2013 وزادت أرباحها الصافية من حوالي نصف مليار إلى ما يقرب من مليار ونصف المليار طبقاً للقوائم المالية الرسمية المعلنة بالبورصة المصرية.

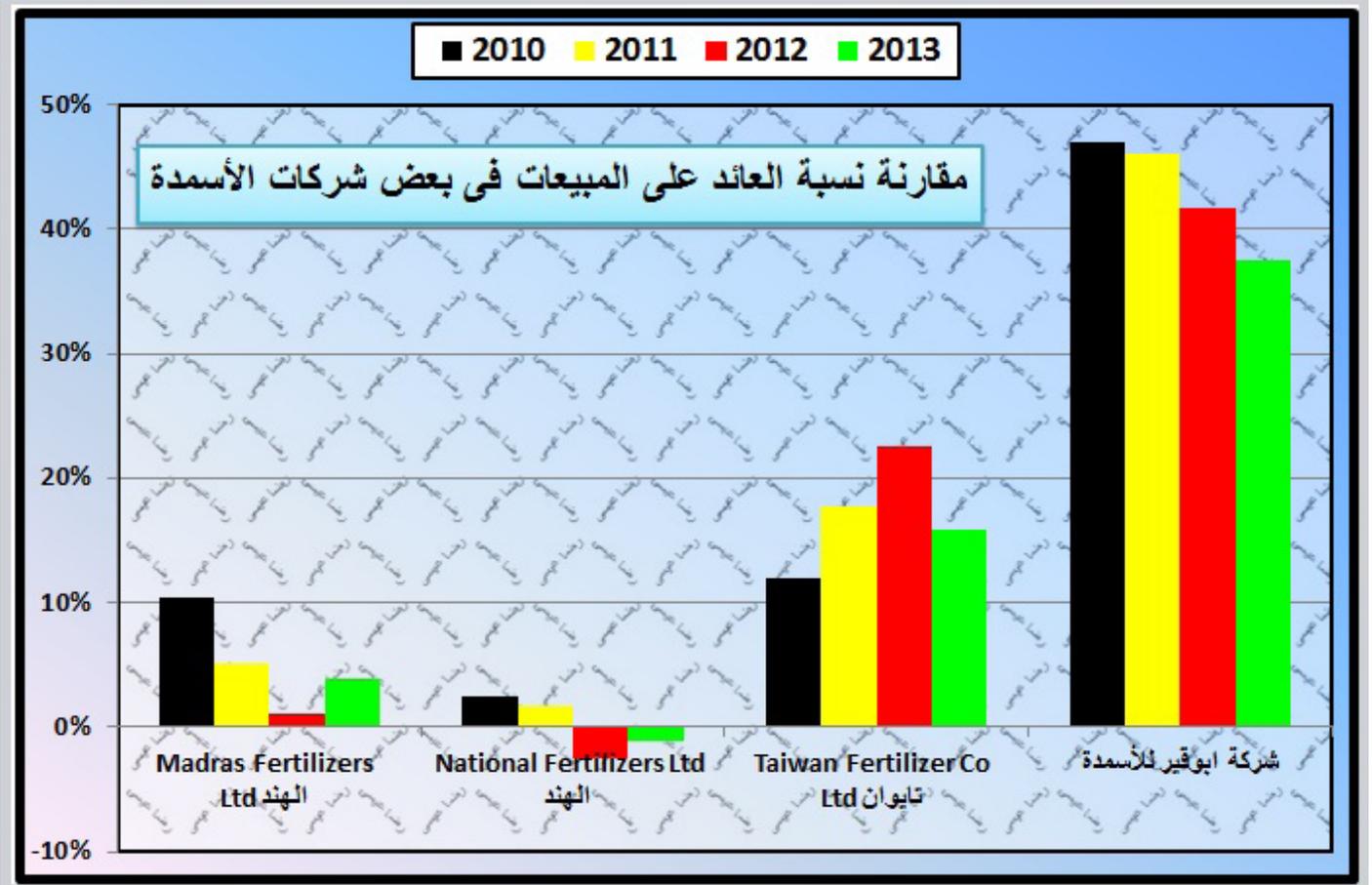
19- د. تامر أبو بكر، رئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات المصري، مستقبل الطاقة في مصر، عرض في المنتدى 19 لمخادئات القاهرة للبناخ، ديسمبر 201

20- المصري اليوم «أبو حديد»: الحكومة مستمرة في دعم الأسمدة. وخطط لمنع تسريبها للسوق السوداء، 25 فبراير 2014، رابط



الشكل رقم 6

يوضح الشكل رقم 7، مقارنة نسبة العائد على المبيعات بين الشركة وبعض الشركات الأجنبية لإنتاج الأسمدة في الهند وتايوان.



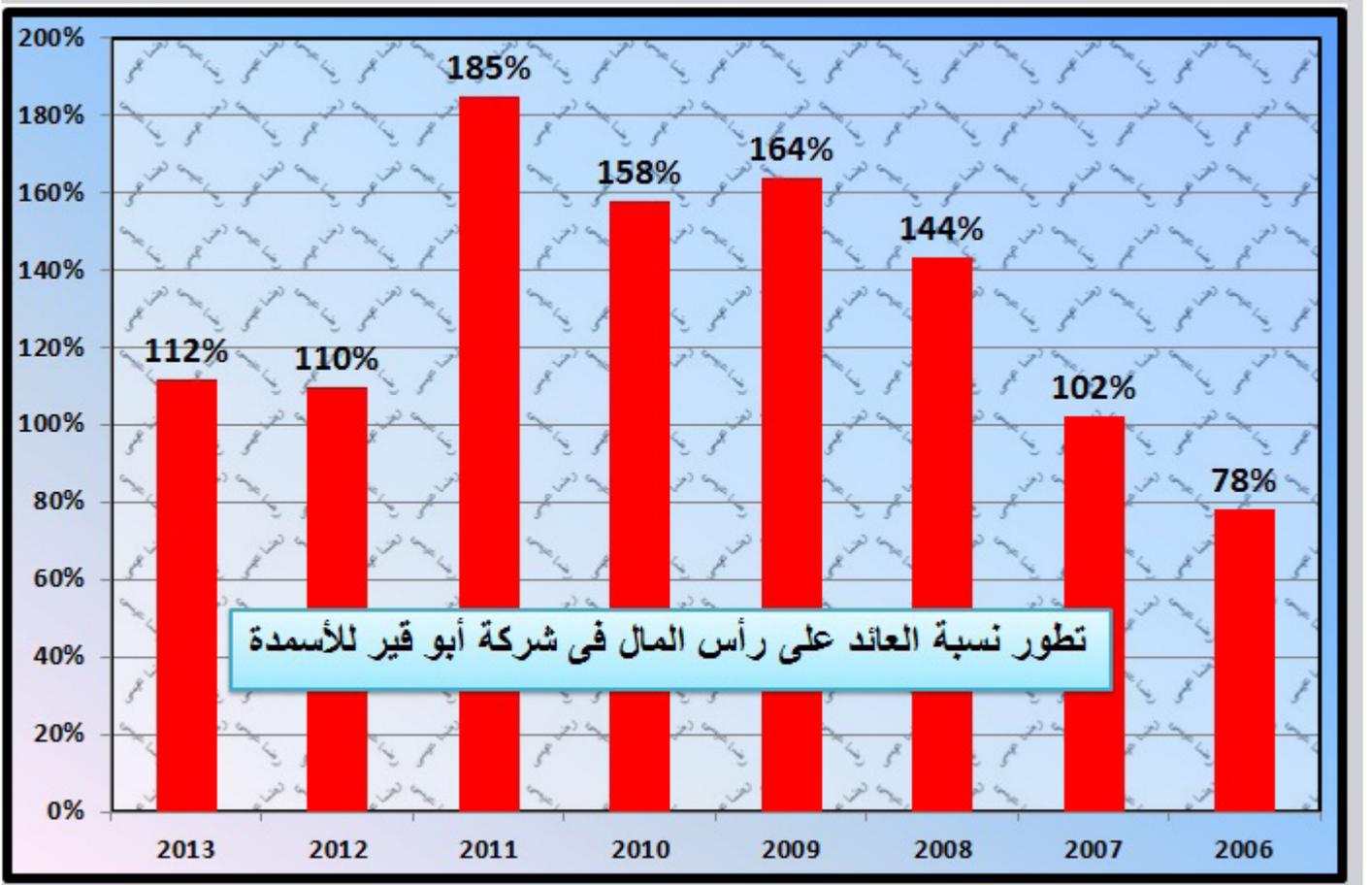
شكل 7

جدير بالذكر أن شركة الأسمدة القومية المحدودة في الهند شركة حكومية أيضا وكذلك تمتلك الحكومة أغلب أسهم شركة مدراس أما شركة التايوانية فقد كانت شركة حكومية ثم تحولت لشركة خاصة.

وسنجد أنه في عام 2010 كانت مؤشرات العائد على المبيعات للشركات الهندية والشركة التايوانية تتخطى بالكاد نسبة العشرة بالمائة بينما في شركة أبو قير للأسمدة تكاد تقترب من 50% , ويستمر التفوق الكاسح لهذه الشركة في سنوات 2011 و 2012 و 2013 , حتى وإن اتجه للانخفاض إلا أنه لا زال أضعاف العائد على المبيعات في الشركات الأخرى .

ب- العائد على رأس المال

يوضح الشكل التالي تطور العائد على رأس المال في الفترة من 2006 إلى 2013. وفيه نجد أن الشركة اعتادت تحقيق أرباح سنوية تفوق رأسمالها المدفوع، وأن الأرباح قد وصلت إلى 185% من رأس المال في 2011، وحتى الانخفاض الذي طرأ في أعوام 2012 و 2013، عن هذه النسبة الفائقة حدث بسبب زيادة رأس المال بإصدار أسهم مجانية من الاحتياطات المرحلة من أرباح السنوات السابقة.



شكل 8

2 - تكلفة دعم الطاقة في صناعة الأسمدة

ليست لدينا بيانات منشورة للشركات لكننا نعرف أن الشركات تستهلك كما ذكرنا حوالي 28% من إجمالي الغاز الطبيعي الموجه للصناعة أو حوالي 4.8 مليار متر مكعب بحسابات عام 2011.²¹ ومما يزيد صعوبة تقدير حجم الدعم أننا لا نعرف بدقة السعر الذي تدفعه فعليا شركات الأسمدة للغاز الطبيعي خصوصا وأنه المكون الأكبر في فاتورة الطاقة بالنسبة لها.

وقد يمكننا بدراسة استهلاك واحدة من شركات الأسمدة هي شركة موبكو، تقدير الدعم الغير مباشر الذي يحصل عليه مصنع من مصانعها الثلاثة عن استهلاك الغاز والذي يتراوح بين 600-700 مليون جنية سنويا، بحساب سعر الغاز 4,5 دولار للمليون وحدة، دون حساب دعم الكهرباء والبترو. كذلك نعلم بطريق غير مباشر من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن ميزانية شركة أبو قير للأسمدة لعام 2013 - أن الشركة خصصت 300 مليون دولار كاحتياطي لمقابلة زيادة أسعار الغاز عن هذه السنة، بحساب أن سعره أربعة ونصف دولار، وهو ما يقل عن نصف الثمن العالمي. ورغم أن الشركة قد أخذت هذه الزيادة في الاعتبار عند حساب تكاليف الإنتاج ومع ذلك حققت أرباح تفوق 1400 مليون جنية.

حاولت حكومات عديدة تعديل أسعار الغاز الطبيعي للصناعات كثيفة استخدام الطاقة، ومنها صناعة الأسمدة، حدث ذلك في عام 2012 وفي عام 2013 وأخيرا في عام 2014 بموجب القرار رقم 1159 لسنة 2014، والذي ينص في مادتها الثانية على "يحدد سعر بيع الغاز

21- د. تامر أبو بكر، رئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات المصري، مستقبل الطاقة في مصر، عرض في المنتدى 19 لمخادئات القاهرة للبناء، ديسمبر 201

الطبيعي المورد لصناعة الأسمدة والبتروكيمايات بسعر 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية أو طبقاً للمعادلة السعرية الواردة في العقود، وهذا يعني زيادة نصف دولار على سعر الغاز الطبيعي، أي بنسبة 12.5% فقط. وبصرف النظر عن تواضع نسبة الزيادة بالمقارنة للزيادات التي قررها رئيس الوزراء في نفس الفترة على أسعار البنزين والكهرباء المنزلية، لا يبدو حتى أن هذه الزيادات يتم تنفيذها. فكثير من العقود المجحفة التي أبرمت لشركات الأسمدة وغيرها تتضمن بند "المعادلة السعرية" الذي يضمن توريد الغاز بأسعار منخفضة. ولدينا دليل على ذلك هو الحكم الصادر في الدعوى رقم 48 لسنة 130 ق تحكيم تجاري بتاريخ يونيو 2014 الذي يؤكد على حق الشركة المصرية للأسمدة الحصول على الغاز بسعر يتراوح بين دولار ودولار ونصف للمليون وحدة.

3 - ارتفاع أسعار الأسمدة

تتكرر أزمات السماد دورياً كل موسم زراعي، بسبب ضعف منظومة التوزيع وغياب الرقابة حسب قول الخبراء وجمعيات الفلاحين، والذي يلومون أيضاً شركات الأسمدة لأنها لا تلتزم بتوريد الكميات المتفق عليها وتسعى لبيع كل إنتاجها بالسعر العالمي رغم حصولها على الطاقة المدعومة. وتتكرر أزمة الأسمدة ارتفاع الطن في السوق السوداء.

تستمر الحكومة في تدعيم الطاقة لشركات الأسمدة، لتصدره للخارج لتزيد أرباحها في إهدار ليس له مثيل لموارد الدولة وللتمييز ضد المواطن العادي الفقير، وحتى دون أن يحقق هذا توفر السماد بسعر رخيص للمزارعين ودون أن يكون لهذا عائد إيجابي على النمو الاقتصادي بل يزعم الخبراء أنه يؤدي لتشوهات في البنية الاقتصادية للدولة، ولن نجد أفضل من رئيس اتحاد الصناعات نفسه لتأكيد هذا حيث يقول محمد السويدي في تصريحات خاصة، لـ«المصري اليوم»: «الاقصاد لن يستطيع أن يخرج من كبوته في ظل هذا الدعم (على الطاقة) والذي يشكل عبئاً على موازنة الدولة ورفع الدعم عن الصناعة يضعها على المسار الحقيقي للمنافسة الدولية وأن يركز التعامل مع القطاعات الراجعة والاهتمام بها»

تحقق شركات الأسمدة أرباحاً كبيرة للغاية، بما في ذلك الشركات الحكومية. كما رأينا مع شركة أبوقير مثلاً عندما تدعي شركات أن أسعار التوريد الحالية تسبب لها خسائر. يجب أن نميز بين الخسائر الفعلية، عندما يقل سعر التوريد عن تكاليف الإنتاج، وبين ما تحسبه الشركة خسائر افتراضية وهي الأرباح التي كان من الممكن تحصيلها بالبيع بالسعر العالمي أو الحر. وهذا هو ما تحسبه الشركات خسائرها. فنجد مثلاً مدير شركة أبوقير يصرح لأحدى الصحف مؤخراً بأن الشركة تتحمل 2 مليار جنيه فاتورة دعم غير مباشرة سنوياً، متمثلة في فروق سعر طن اليوريا بالسوق العالمية والمحلية. ولا تذكر أي من الشركات حجم الدعم على الطاقة الذي تحصل عليه والذي يصب في جيوب مستثمريها وبنك الموظفين.

خاتمة

تحقق شركات الأسمدة النيتروجينية في مصر أرباح عالية وتنفوق في أرباحها على كثير من الشركات في دول كثيرة من العالم. وقد حظيت هذه الصناعات بدعم سخّي على الطاقة، أدى بشكل مباشر إلى تضخيم أرباح هذه الصناعات دون فائدة تعود على الاقتصاد توازي هذا الدعم سواء في شكل ضرائب أو فرص تشغيل، ودون فائدة تعود على المستهلك المحلي في صورة أسعار منخفضة. ولم تؤد هذه السياسة المعوجة طوال سنوات عديدة إلا إلى استنزاف الميزانية وتلويث البيئة وإهدار في مواردنا المحدودة ووصلت بنا إلى أعتاب أزمة قاسية في الطاقة.

ورغم إدراك الحكومة، المتأخر، لهذا الخلل في سياسات الدعم الذي يذهب لغير المستحقين، لم تتخذ الإجراءات الصحيحة لإصلاح الوضع. إذ رغم إعلان الحكومة تحريك أسعار الطاقة لهذه الصناعات فما زالت لا تدفع ثمن استهلاكها الحقيقي. بل حتى أننا في الحقيقة لا نعرف هل تم بالفعل تطبيق تحريك أسعار الطاقة على هذه الشركات أم لا، فكما رأينا هناك قرارات تحكيم تمنع تحريك الأسعار لهذه الشركات، وأيضا هناك دائما أخبار حول تأجيل تحريك هذه الأسعار لأجل غير مسمى على الصناعات كثيفة الاستهلاك.²² أو حول تلويح من الشركات تحميل رفع الأسعار للمستهلك،²³ أو حول إعادة النظر في هذه الزيادات لبعض الصناعات،²⁴ وحتى صرف تعويضات لهذه الشركات!!!²⁵ بينما يدفع الفرد العادي من السكان لحظياً ومباشرة ثمن رفع الدعم عن الكهرباء والوقود وكافة السلع والخدمات المتصلة بهما.

تقاوم الشركات كثيفة الاستهلاك تحريك أسعار الطاقة دون أي نجح، يقوهم ويشجعهم أداء الحكومة المتراخي أمام نفوذ أصحاب هذه الصناعات وحلفائهم؛ تلمي الشركات عقودا مع الدولة تستخدم مصالحها وتقيد سلطة الدولة التي تساندهم بقوانين تحجب المحاسبة والشفافية وتمحيهم من الخضوع لسلطة القضاء الوطني.

يصرح البيان المالي لميزانية 2014/2015 أن الأهداف الرئيسية للسياسة المالية تتضمن إلغاء كافة السياسات الداعمة لتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وأيضا تدعيم العدالة الاجتماعية.

هذا كلام الحكومة لكن الأفعال لا تتفق مع الأقوال.

22- المصري اليوم، اتحاد الصناعات يطلب تأجيل زيادة أسعار الطاقة للصناعات الكثيفة، 31/5/2015

23- بوابة فيتو، جدل حول "زيادة أسعار الطاقة"، 29/6/2014

24- جريدة المال، تدرس الهيئة العامة للتنمية الصناعية إعادة النظر في قرارات زيادة أسعار الطاقة التي أقرتها الحكومة منذ أيام، لبعض القطاعات الصناعية المتضررة. 24/8/2015

25- جريدة المال، الحكومة تبدأ تعويض «الصناعة» عن زيادات الطاقة 14/10/2014.

ملحق: قائمة بمصادر بيانات الشركات

1. شركة أسمنت سيناء, القوائم المالية

<http://www.mubasher.info/EGX/stocks/SCEM/financial-statements?quarterType=annual>

2. شركة مصر للأسمنت قنا

http://www.qenacement.com/index_ar.php

<http://www.mubasher.info/EGX/stocks/MCQE/financial-statements>

3. شركة السويس للأسمنت

[/http://www.suezcement.com.eg/ARA](http://www.suezcement.com.eg/ARA)

<http://www.mubasher.info/EGX/stocks/SUCE/financial-statements>

4. شركة مصر بنى سويف للأسمنت

[/http://www.mbccegypt.com](http://www.mbccegypt.com)

<http://www.mubasher.info/EGX/stocks/MBSC/financial-statements>

5. شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند

[/http://www.apcc-eg.com](http://www.apcc-eg.com)

<http://www.mubasher.info/EGX/stocks/ALEX/financial-statements>

6. شركة أسمنت القصيم

<http://www.qcc.com.sa/home.aspx>

http://www.tadawul.com.sa/wps/portal!/ut/p/c1/1YzBD0IwEAW_xS_YpVKRI5YE-i9AgC4RyIT2IIQoYY_T3LfHiRY15x5l50IDdaO790dz6aTRnqKFZtQpF1UuXYeT4D-sod7f2SBQxjz3L9zrOKo3QTYpTFS5TsrxqJ41xXhUiiJSL-qMlcQW2n4QAaGq8N04Ly-hDsYleSjFCxYY5raHxcK0OIlfbrb8FkKraS_SpehrB-qU90pWDwBHD4nAQ!!/d12/d1/L0lJWm1aaWdwUkEhIS9JRGhBQ0VvQUFnaktBQUIBS2dBQ0NLb0FBZ0JxQUFJQTRIR1NBQUIPL1IJNTB-zbHl0d0EhIS83X04wQ1ZSSTQyMEcxOTEwSUtTUTIVMkEyMEI1L25ld19pbm5lcl9wYWdlLzE!/?symbol=3040&tabOrder=7&companyInfo_statement_type=4&periodShow=0&isXbrl=0

7. شركة الأسمنت السعودية

[/http://www.saudicement.com.sa](http://www.saudicement.com.sa)

http://www.tadawul.com.sa/wps/portal!/ut/p/c1/1YzBD0IwEAW_xS_YpVCRI6DBIjTIAqFc-SA9iiALGGP19S7x4UWPecWYeNGA26nt_1Ld-GvUZamiWrcSwyoXDMLI8C8WO91-7JfIaxa7h651nFUTgJMcpigwX7q0biONdVESaRjYg_atJXkNtpOICcxm3XaUF5wi2MSv-JQhMxfYZqaHwcKUMFL-nQX8FnaGE191S5DWT9kJ7uTv3gCcXGReA!!/d12/d1/L0lJWm1aaWdwUkEhIS9JRGhBQ0VvQUFnaktBQUIBS2dBQ0NLb0FBZ0JxQUFJQTRIR1NBQUIPL1IJNTB-zbHl0d0EhIS83X04wQ1ZSSTQyMEcxOTEwSUtTUTIVMkEyMEI1L25ld19pbm5lcl9wYWdlLzE!/?symbol=3030&tabOrder=7&companyInfo_statement_type=4&periodShow=0&isXbrl=0

(Hanil Cement Co Ltd (Korea .8

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=003300:KS>

(Taiheiyo Cement Corp (Japan .9

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=5233:JP>

(Ultratech Cement Ltd (India .10

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=UTCEM:IN>

(Siam Cement Pcl-Nvdr (Thailand .11

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=SCVUF>

(Lafarge Sa (France .12

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=LG:FP>

(Ssangyong Cement Ind (Korea .13

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=003410:KS>

(Titan Cement Co. S.A (Greece .14

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=TITK:GA>

(Jk Cement Ltd (India .15

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=JKCE:IN>

(Dangote Cement Plc (Nigeria .16

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=DANGCEM:NL>

(National Cement Co (UAE .17

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=NCC:UH>

(Heidelbergcement Ag (Germany .18

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=HEI:GR>

(China Resources Cement (Hong Kong .19

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=1313:HK>

Lafarge Malaysia .20

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=LMC:MK>

(Asia Cement Corp (Taiwan .21

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=1102:TT>

(Lafarge Cement (Nigeria .22

http://www.nse.com.ng/Financial_NewsDocs/5527_LAFARGE_WAPCO_PLC_AUDITED_DEC_2013_FI-

NANCIAL_STATEMENTS_MARCH_2014.pdf

(Anhui Conch Cement Co Ltd (China.23

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=914:HK>

(Italcementi Spa (Italy .24

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=IT:IM>

(Ramco Cements Ltd (India .25

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=TRCL:IN>

(Gulf Cement Co (Abu Dhabi .26

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=GCEM:UH>

(Sibirskiy Cement-Brd (Russia .27

<http://investing.businessweek.com/research/stocks/financials/financials.asp?ticker=SCEM:RU>

28. شركة أبو قير للأسمدة و الصناعات الكيماوية

[/http://www.abuqir.com](http://www.abuqir.com)

<http://www.mubasher.info/EGX/stocks/ABUK/financial-statements>